ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة) حول: إستراتيجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

استمارة المشاركة (مداخلة مشتركة)

1–الاسم واللقب : سفيان بن عبد العزيز **التخصص** : مالية وتجارة دولية

الرتبة : سنة أولى دكتوراه علوم اقتصادية **الوظيفة**: أستاذ باحث

المؤسسة: – جامعة بشار – الجزائر.

الهاتف: **0790432516**/**البريد الإلكتروني**: **ba_soufiane@hotmail.fr** /**الفاكس**: **049812780**

2–الاسم واللقب : عائشة موزاوي **التخصص** : اقتصاد دولي

الرتبة: ماجستير علوم اقتصادية **الهاتف**: **0796655867**

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة الشلف – الجزائر.

البريد الإلكتروني: **aicha_mouzaoui@yahoo.com**/ **الفاكس**: **049812780**

محور المشاركة: المحور الثالث (**3**):مرافقة المؤسسات: الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة

عنوان المداخلة: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري

ملخص: لقد باتت عملية تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة بمثابة إحدى الرهانات الأساسية التي تحاول العديد من دول العالم ايلائها الأهمية الكبيرة لما في ذلك من دور ايجابي يبعث على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدول. فتبعا لما تشهده البيئة الاقتصادية العالمية من تغيرات متلاحقة أصبحت تهدد كيانات أكبر الاقتصادات العالمية بسبب إفرازات لازمات مالية واضطرابات اقتصادية مختلفة فقد اتجهت إلى البحث عن آلية تساعدها في خلق فرص عمل جديدة وفي دفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا لغرض مجابهة المنافسة الأجنبية، ومن هنا نجد آليات عمل حاضنات الأعمال تأتي في مقدمة الحلول العلمية التي قامت بها العديد من الدول الصناعية المتقدمة.

ولغرض إبراز دور هذه الآلية في عملية دعم وتطوير المؤسسات الاقتصادية الصغير والمتوسطة، تسعى هذه الدراسة إلى ذلك من خلال تأصيلها لمفهوم هذه الحاضنات وأهميتها زد على ذلك دورها في ترقية نشاط المؤسسات خاصة في الجزائر، لتختتم بتوصيات وحلول ونتائج مهمة.

Abstract : The development of activity of small and medium enterprises Has become one of the basic bets that attempt to many countries of the world accorded great importance, because that sends a positive role to improve the indicators of economic development in these countries. Depending as witnessed by the global economic environment changes successive become threatening entities, the largest world economies due to discharge of a financial crisis and economic turmoil in different has tended to search for a mechanism to assist them in creating new jobs and boost the economy and stimulate technology transfer in order to meet foreign competition, and here we find mechanisms the work of business incubators in the forefront of scientific solutions carried out by many of the advanced industrial countries.

For the purpose of highlighting the role of this mechanism in the process of support and development of economic institutions, small and medium enterprises, this study seeks to through the establish it to the concept of the incubators and their importance Moreover, its role in the promotion activity of the enterprises, particularly in Algeria, to conclude with recommendations and solutions and important results.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري.

دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري

من إعداد: أ. سفيان بن عبد العزيز **أ. عائشة موزاوي**

(جامعة بشار) **(جامعة الشلف)**

مقدمة:

منذ بداية عقد التسعينات بدأت العديد من الدول النامية في إطار عملية التنمية الشاملة، تبحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي خاصة في ظل التنافسية التي تفترضها متطلبات اقتصاد السوق وما تقتضيه من إلزامية توافر عمالة مدربة، يجب إعادة الاستفادة منها وإدخالها إلى أسواق العمل بشكل أو بآخر بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة ولاسيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسبة لأعداد ضخمة من الخريجين الجامعيين، وكذلك صعوبة الحصول على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كل هذه الأمور وغيرها حتمت على هذه الدول البحث عن آلية تساعد في خلق فرص عمل جديدة وفي دفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا، ومن هنا نجد آليات عمل حاضنات الأعمال تأتي في مقدمة الحلول العلمية التي قامت بها العديد من الدول الصناعية المتقدمة.

وعليه وبناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال الرئيس التالي:

" فيما يبرز ذلك الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في ترقية أدائها حتى ترفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري ؟"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان ذلك الدور الذي تؤديه حاضنات الأعمال في عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان مفهوم ومجالات حاضنات الأعمال.
- الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- طرق تقييم آداء حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كيفية إسهام هذه الحاضنات في تفعيل أداة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون كآلية ترفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري خارج تجارة المحروقات.
- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستمثل حلقة من الحلقات التي ستتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية في هذا الملتقى الذي يعد موضوعه حديث المنظمات والندوات والملتقيات على المستوى العالمي خاصة في بيئة اقتصادية يسودها التغير المستمر.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: مفهوم ومجالات حاضنات الأعمال.

المحور الثاني: الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: طرق تقييم آداء حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الدراسة بمحتوياتها:

1. المحور الأول: مفهوم ومجالات حاضنات الأعمال

1.1. نشأة حاضنات الأعمال:

يرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Bataviaفي ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريباً من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة.[1]

وتذكر الدراسات عن التجربة اليابانية في إقامة حاضنات الأعمال، أن أول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان كانت في خلال عام 1982، حيث قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات، ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات[2]، وفي سنة 1985 أنشئت الجمعية الأمريكية NBIA* كأول جمعية في هذا المجال، من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكية، ومن وقتها لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور حتى أصبحت تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض " صناعة الحاضنات" نظرا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم. وفي ضوء ما جاء في تقرير مقدم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الآسكوا) يمكن الإشارة إلى أن فكرة الحاضنات قد نشأت في أواخر الثمانينات مع العودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وبضرورة وتنمية روح المبادرة والترويج لها، ولهذا فان الهدف الأساسي الأول للحاضنات هو الترويج ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق، وتلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم، وكذلك مساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع إلى مرحلة الترويج لنتائج الأبحاث، وإذا نظرنا إلى تطور حاضنات الأعمال كصناعة في أنحاء العالم نذكر أن هناك ما يزيد عن 3500 حاضنة تعمل في مختلف العالم، منها 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2.1. تعريف حاضنات الأعمال:

يمكن تعريف الحاضنات بأنها تلك " الحزمة المتكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها لزيادة بين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق." [3]

وتعرف أيضا بأنها بمثابة" بيئة لإطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارات والتنظيم المخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة (الإنتاجية أو المتخصصة في البحث والتطوير)، على أن تتم رعاية ودعم هذه المنشآت في مدة محدودة اقل من سنتين في الغالب بما تخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصا اكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسسي لهذا الغرض.[4]

ويمكن تعريفها أيضا بـ : عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة والتي تمر بمرحلة بداية النشاط STAR UP-PERIOD وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة، كما تعرف على أنها عملية وسبطية بين مرحلة بدا النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين ENTERPRENEURS بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لإنجاح المشروع.[5]

إن حاضنات الأعمال كبرنامج تنموي تساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة، ونشر التكنولوجيا وتسويقها، وكذلك خلق فرص عمل وتخفيض أخطار استثمار المنشآت الصغيرة.

كل ما سبق يمكن تحديد تعريف خاص بحاضنات الأعمال على أنها بمثابة معهد لتعليم رجال الأعمال والمبادرين المبتدئين، وتجدر الإشارة إلى أن الحاضنة مشتقة من كلمة حضانة أي أن الحاضنة تحضن أعمال الرواد والمبدعين وتقدم لهم المساعدة والرعاية والخبرة والمعدات وكل ما يلزم حتى يستطيعوا الإقلاع بأفكارهم وأعمالهم لمدة محددة ثم ينقلوا خارج الحاضنة لتحضن بدورها غيرهم، كما أن نسبة المنشاة في الحاضنة من الممكن أن تستمر طوال فترة حياتها بشرط الإفصاح عن هذه الرغبة بين المنشاة والحاضنة طبقا لحاجة وظروف ونظام الحاضنة في نفس الوقت.

3.1. مجالات حاضنات الأعمال:

تتصف هذه المجالات بالتنوع (الصناعية، الخدمية، السياحية، الإعلامية) حيث تشمل جميع النشاطات الإنتاجية وفي جميع المناطق وحسب المدير الفني لـ NBIA بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن إثارة عدة أسئلة مثل:[6]

– هل أنت مقتنع بأن لديك روح المبادرة ولكن معرفتك المطلوبة لممارسة النشاط الإعلامي في السوق غير موجودة ؟

– هل قدرتك على بناء التسهيلات الخاصة بالإنتاج محدودة ؟ أم انك لا تجد التسهيلات اللازمة للاستئجار أو تحقيق النمو المطلوب ؟

– هل بدأت حديثا ممارسة أو إنشاء شركة لكنها لم تحقق ربحا ؟

إن الإجابات التي تسعى للحصول عليها من هذه الأسئلة دائما تكون موجودة في حاضنات الأعمال، فحاضنة الأعمال صناعة تقوم بتوفير كافة المساعدات المطلوبة للتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال وتقديمها نحو النجاح والاستقلال فبرنامج حاضنة الأعمال ينطوي على خدمات ومساعدات احترافية ونمطية، وتوفير جميع السبل للحصول على تسهيلات وخدمات، وفرص الربط بين المبادرين أو رجال الأعمال مع الناس الذين يستطيعون دعم النمو وتحقيق الربح، وجذير بالذكر أن معظم الشركات التي تخرجت أو التي هي وليدة حاضنات الأعمال تستطيع التمتع بالاعتماد على نفسها وتحقيق الربح خلال ثلاثة سنوات.

أما بالنسبة للمجالات الخاصة بحاضنة الأعمال فإنها تشمل وطبقا للممارسات والتجارب الفعلية مايلي :[7]

1- حاضنات الأعمال الصناعية التي تقدم خدمات ومساعدات للشركات الصناعية المبتدئة.

2- حاضنات الأعمال الخدمية التكنولوجية العامة.

3- حاضنات الأعمال السياحية.

4- حاضنات الأعمال التكنولوجية عالية المستوى.

5- حاضنات الأعمال الطبية.

6- حاضنات الأعمال الخاصة بالمعلوماتية والإعلام.

7- حاضنات الأعمال الشاملة أو المختلطة.

2. المحور الثاني: الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. فوائد حاضنات الأعمال:

تتميز حاضنات الأعمال بعدة فوائد وذلك لتعدد أنواعها ويمكن تلخيص مجمل تلك الفوائد فيمايلي:

- بالنسبة للجامعات ومراكز البحوث نجد أن حاضنات الأعمال هي بمثابة حلقة وصل بين مختلف وحدات هذه المراكز كما أنها تسهم في تكوين دخل إضافي لها.

- تساهم حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاد عن طريق خلق أعمال ووظائف جديدة من جهة وتغيير ثقافة الأعمال من جهة أخرى.

- تساعد من الناحية التسويقي على تقليل المخاطر بالإضافة إلى الإدارة الجيدة للوقت أثناء العملية التسويقية، كما أنها آلية مهمة لفتح موارد جديدة وزيادة النفوذ في الأسواق.

- حاضنات الأعمال وسيلة مهمة لخلق الإبداع وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في نشاط المؤسسات.

وبالإضافة إلى ما سبق من فوائد لحاضنات الأعمال فإنها تعمل كذلك على تحقيق عدة أهداف منها: [8]

- تقديم خدمات لمشاريع داخل وخارج الحضانة.

- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار.

- مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة علل مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس.

- تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل.

- ترقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة.

- رعاية ومساعدة المؤسسات الجديدة في مرحلة البدء والنمو.

- ربط وتكامل المؤسسات الكبيرة والصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها المسوقة لمنتجات المؤسسات الصغيرة.

- اكتشاف القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.

- إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية و التجارب ووحدات الاختيار والقياس لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الحاضنة.

- تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرص العمل بدل انتظارها ن الدول ومكاتب التشغيل.

2.2. الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنات الأعمال:

تقدم حاضنات الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي يمكن إجمالها في الجدول التالي: [9]

جدول(1): الخدمات المقدمة من حاضنات الاعمال

نوع الخدمة	أمثلتها
خدمات إدارية	إقامة شركات، خدمات محاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات.
خدمات سكراتيرية	معالجة النصوص، تصوير المستندات، واجبات موظف استقبال، حفظ ملفات، فاكس، الانترنت، تنظيم المراسلات
خدمات تمويلية	مساعدات في الحصول على تمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المؤسسات الصغيرة
خدمات العامل	الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة،...
المتابعة والخدمات الشخصية	تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة

كما تعمل الحاضنات على الإشراف على تطبيق دراسة جدوى وخطة عمل المنتسب وتقديم الإرشاد، بالإضافة إلى المتابعة والتحفيز المستمر بواسطة المتخصصين في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2. الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال:

تلعب حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أثبتت نجاحاً كبيراً في رفع نسب نجاح هذه المؤسسات. وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية للمشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة .ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد الآتي:

1.3.2. تشجيع خلق وتنمية المؤسسات الصغيرة الجديدة :

وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي و الإداري والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو ، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس لخدمة المشروعات داخل وخارج الحاضنة، ويمكن للحاضنات تقديم هذه الخدمات للمشروعات التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها من خارج الحاضنة، كذلك تقيم الحاضنة خدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بها، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضاً من خلال تبني المشروعات القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشروعات الصغيرة الوليدة في موقعها ويقف وراء كل ذلك توفر روح الإبداع والمبادرة من اجل رفع فرص نجاح الحاضنات[10].

2.3.2. تنمية المجتمع المحلي:

تنمية وتنشيط المجتمع المحلى المحيط بالحاضنة، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وإقامة مشروعات في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

3.3.2. دعم التنمية الاقتصادية:

تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية لاقتصادية لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريد، وكلها عمليات موارد مالية على ميزانيات الدول وتفيد من ثم المجتمع. ونذكر مثالاً على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات، تجربة ولاية ميريلاند الأمريكية، حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات، بدأ العمل في أحدثها في ديسمبر عام 2000 وبعد أقل من عام على بدء تشغيل هذه الشبكة، كانت المشروعات التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدت إلى إضافة مبلغ 96 مليون دولار أمريكي إلى خزانة الضرائب في الولاية. وتقدر القيمة الكلية لفرص العمل التي تستطيع أن تخلقها هذه الشبكة حوالي 2400 فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية.

4.3.2. دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:

تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات.

5.3.2. دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل:

تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات الأعمال في أي مجتمع، بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل دائمة، غير دائمة، مباشرة وغير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في إقامتها وتنميتها، وتذكر الإحصائيات أن 75% من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 نتجت عن 10% من المؤسسات الصغيرة، ومثال آخر يوضح أنه قد تم خلق 26 ألف فرصة عمل جديدة من خلال 78 حاضنة مشروعات فقط في دول مثل جمهورية التشيك، واستطاع برنامج حاضنات المشروعات في خلق 440 شركة ومؤسسة جديدة ناجحة.

المحور الثالث: طرق تقييم آداء حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3. معايير تقييم حاضنات الأعمال:

أوضحت إحدى الدراسات المتعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي أن هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان لمشروع جديد، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتي من مؤشراتها الواضحة تلك التحالفات الإقليمية التي أصبحت تفرض على الدولة تعبئة وتجنيد فعاليات الاستثمار غير المادي المتمثل في الخبرة والاستشارة[11]، وتتوزع تلك المعايير على ستة عناصر رئيسية هي :

*الإمكانيات المتوفرة بالحاضنة والموقع،

*مستوى الخدمات المشتركة، وجودة شبكة الأعمال،

*معايير دخول وخروج المشروعات،

*المتابعة الجيدة للمشروعات،

*التمويل والدعم المالي،

*إدارة الحاضنة بشكل محترف .

وبناء على مدى توافر هذه العناصر وجودة وكفاءة تقديمها بالحاضنات المختلفة، قامت الدراسة بتلخيص أفضل الممارسات في الحاضنات التكنولوجية في النقاط الآتية :

*مساحة الحاضنة لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد عوائد من الإيجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائدها الذاتية مالياً، ويمكن لها الاستدامة .

*يجب أن يكون هناك على الأقل 10 مشروعات ملتحقة حتى يمكن إقامة شبكة من الأنشطة وتبادل الأعمال، ويمكن تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم عملياتها .

*تقع الحاضنة التكنولوجية بجوار جامعة أو مركز بحث علمي ومعامل بحوث ومكتبات علمية جامعية، كذلك يجب أن توجد على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة .

*يجب أن تقع الحاضنة في مباني ذات مواصفات قياسية محددة وخاصة في مال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات المختلفة .

*يجب أن تعمل الحاضنة على تقديم الخدمات للشركات غير المشتركة بها وهي نفس الخدمات فيما عدا توفير مكان إقامة المشروع .

وبشكل عام وقبل الخوض في بعض المحاولات التي تمت لتقييم أداء بعض الحاضنات العاملة منذ فترة في عدد من الدول الصناعية، فإن الأمر يحتاج إلى إيضاح قاعدة هامة وهي أن لكل حاضنة أعمال عدداً من السمات والخصائص التي ترتبط أساساً بالإمكانيات المتوفرة لدى هذه الحاضنة، من بنية أساسية، وطبيعة الشركات الملتحقة بها، والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تقع فيه، بالإضافة إلى عامل هام وهو السياسات العامة التي تتحكم في إطار أعمال هذه الحاضنة .

إلى ذلك يمكن إضافة أن عملية احتضان المشروعات داخل مؤسسة تنموية يطلق عليها حاضنة مشروعات تعتبر أساساً ظاهرة جديدة في الدول النامية، وتذكر الإحصائيات أن ثلاثة أرباع هذه الحاضنات لم يمر على إقامتها أكثر من خمسة سنوات بعد، على الرغم من الزيادة المطردة و الكبيرة في أعداد هذه الحاضنات .

ومن إحدى محاولات تقييم أداء الحاضنات تذكر الدراسة التي قامت بها كل من هيئة UNDP وهيئة UNIDO عام 1995 تحت عنوان "دور حاضنات المشروعات في خلق الشركات والتنمية الاقتصادية"، والتي أعطت بعض القواعد الأساسية لتقييم دور الحاضنات في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بعد دراسة عدد من الحاضنات التي تعمل في سبع دول صناعية .

على الرغم من أن هناك عدداً من المعايير التي تم وضعها لتقييم أداء الحاضنات، والتي تتباين تبعاً لكل برنامج حاضنات في هذه الدول، إلا أن معظم هذه المعايير تم وضعها حديثاً، ولم يتم بعد الوقوف على مدى ملائمتها نظراً لحداثة تجربة الحاضنات وضعف القدرة على تجميع البيانات اللازمة بشكل شبه دوري في هذه الدول .

وبشكل عام فقد اتفقت معظم الدراسات التي تمت على أن تقييم أداء الحاضنات يتم أولاً تبعاً إلى المهام والأهداف التي أقيمت من أجلها، وأن السمات العامة للحاضنات من هذه الدول السبع قد لا تعطي إلا انطباعاً عن مخرجات الأداء في

، اقتصادي واجتماعي محدد بهذه التجربة، ويصعب أن يتم نقلها أو نسخها في دول أخرى تحكمها ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة .

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص المعايير الأساسية في تقييم الحاضنات كمايلي:

*الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشروعات التي لم تستكمل وفشلت .

*الوظائف التي تم خلقها من خلال إدارة الحاضنة، وتقاس بعدد الوظائف التي يتم خلقها كل عام حتى نهاية العام الثالث .

*الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج ، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف التي يتم خلقها كل عام عن طريق هذه الشركات، وما يعبر عن القيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات حتى نهاية العام السادس .

*الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام .

*قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات في الحاضنة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، وبالنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات (حجم التوظيف كل عام ، حجم العوائد، الأرباح المتراكمة،.....).

*نتائج المسوح وتقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة .

*قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، وتقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي .

*حجم الضرائب والمدفوعات التي يوفيها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة منها إلى الدولة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية ، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات التي ساعدت الحاضنة على إقامتها .

*القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعتقدات والمعطيات الثقافية والاجتماعية عن العمل الحر، وإقامة الشركات الجديدة، وعن الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين و الشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات.

*حجم وقوة التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة وتقوم بتنفيذها فعلاً.

2.3. أهم الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال:

في عام 1998 أجريت دراسة هي الأوسع من نوعها في الولايات المتحدة الأمريكية عن الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال وقد أظهرت النتائج التالية:[12]

– المستوى المبهر والأثر الإيجابي للخدمات التي تقدم للمنشآت والمبادرين إلى الحد الأدنى الذي جعل الخبراء يصفون حاضنات الأعمال بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من ناحيتين:

الناحية 1: مساعدتها في تخفيض التكلفة أي تكاليف الإنتاج.

الناحية 2: ارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضنة.

– إن برامج حاضنات الأعمال تتعامل مع منشآت الأعمال الصغيرة والمبادرين باعتبارهم موردا وتجمعا بشريا وطنيا على مستوى عال من الأهمية، ولذلك يجب تقديم كافة أنواع المساعدات لهم الشيء الذي يمكنهم من مواجهة آثار العولمة.

ويكفي لإبراز الأثر الاقتصادي لحاضنات الأعمال توضيح مايلي كمثال:

– بسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال فقد بلغ نسبة الشركات الصغيرة والجديدة التي استثمرت في السوق 87 % وبلغ معدل نمو المبيعات للشركات التي تتلقى المساعدات حوالي 400% وهذا يعني في نفس الوقت المحافظة على إشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي القومي.

– تساعد برامج حاضنة الأعمال في خلق فرص كثيرة للتوظيف.

– المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، وتحسين صورة المجتمع المحلية.

– إن تقديم كثير من الخدمات الإضافية للعاملين يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء العاملين.

إذن ومن خلال ما سبق نجد أن حاضنات الأعمال أصبحت تعد بمثابة المحك الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الإبداع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه الأخيرة تمثل حجر الأساس في معظم الاتجاهات الحديثة أصبحت من بين الآليات المطلوبة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتمثل ضرورة ملحة وأصبحت تساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الشاملة.

المحور الرابع: حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.4. مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو وتطور الاقتصاد الجزائري:

1.1.4. تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري والقدرات التنافسية:

إن دراسة القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري يقودنا للتساؤل عن حجم الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي وإمكانات الجزائر للتصدير وما يطرحه من إشكاليات، وهذا كله مقارنة بالواردات من الخارج في شتى المجالات ومختلف مجمعات الإنتاج. و بالرغم مما يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري من بنية هيكلية متينة ومن موارد وثروات مختلفة، إلا أن الواقع الحالي لمختلف القطاعات المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني ليبرز بأن هذا الاقتصاد لا يزال في مراتب متأخرة إذا ما قورن بالدول ذات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نظرا لعدة أسباب لعل أهمها هو غياب سياسة إستراتيجية محكمة للتسيير مما أثر سلبا على الفعالية الإنتاجية للقطاعات الوطنية، ويمكن إبراز أهم القدرات الإنتاجية المحلية للجزائر من خلال استعراض واقع التبادلات التجارية الجزائرية ومدى اتزانها من حيث الواردات والصادرات.

آ. تطور الواردات الجزائرية:

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، عدم القدرة هذه قد يكون لقلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

إن الجزائر بتطبيقها لتعليمات صندوق النقد الدولي من خلال إجراءات خاصة بمخطط إعادة الهيكلة تمكنت من إعادة التوازن للمجمعات الاقتصادية الكبرى Macro économiques، لكن هذه التوازنات الكبرى لم ترافقها إجراءات لتأهيل المؤسسات الإنتاجية.

هذا ما جعل مسار تطوير القطاع الإنتاجي المحلي بطيئا أمام تزايد حجم الواردات، هذه الأخيرة التي شهدت تطورا مذهلا حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي الإحصائي كما يبرزه الجدول الموالي:

جدول(2): تطور حجم الواردات الجزائرية(2000-2010)

نسبة التطور % /الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحجم	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	38745	39267
نسبة التطور	0.10	7.71	17.22	11.26	20.07	8.66	6.58	22.35	30	1.89-	1.32

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2011.

الشكل (1): تطور حجم الواردات الجزائرية (2000-2010)

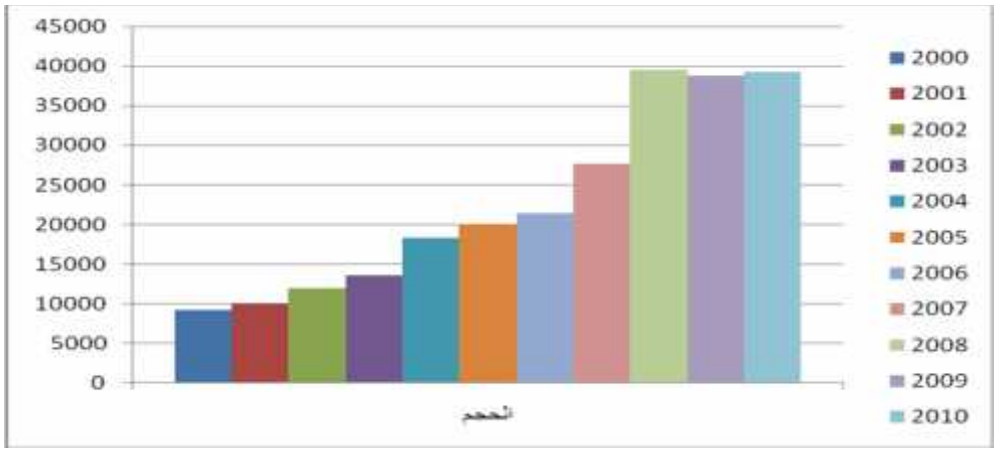

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (2).

هذا الجدول دليل واضح على أن دالة الاستيراد في الجزائر-وبصفة عامة- في تزايد مستمر، إذ أن حجم الواردات ازداد في سنتي 2002 و2004 بنسبة تقارب 20% "ما يقارب الخمس" عما كانت عليه سنة 2001 ، ثم انطلاقا من سنة 2005 ودالة الاستيراد في تزايد مستمر بالرغم من ذلك الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2009، وهذا التزايد المستمر يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتوج المحلي، وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى ضآلة الحماية الجمركية بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية.

ولعل القدرات الإنتاجية لأي اقتصاد تقاس عادة بعد تشخيص نسبة الواردات بنسبة صادرات هذا البلد وهو ما سيتم إبرازه بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال هيكلة الصادرات في الجزئية الموالية.

ب. هيكلة الصادرات الجزائرية:

إن التطور الذي لوحظ في حجم فاتورة الواردات لابد أن يغطى من طرف حجم أكبر من الصادرات، على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعا من أجل مجانبة خطر الاقتصاد المعتمد على منتوج واحد للتصدير.

لكن رغم محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 95%. والجدول التالي يمثل صادرات الجزائر الإجمالية:

جدول(3): الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000–2010)

نسبة التطور % /الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحجم	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163	79298	44688	56667
نسبة التطور	43.16	15.15-	1.63-	23.52	23.28	27.73	18.71	9.22	24.13	43.64 -	26.8

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2009.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الاحصاء، 2011.

الشكل (2): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2010).

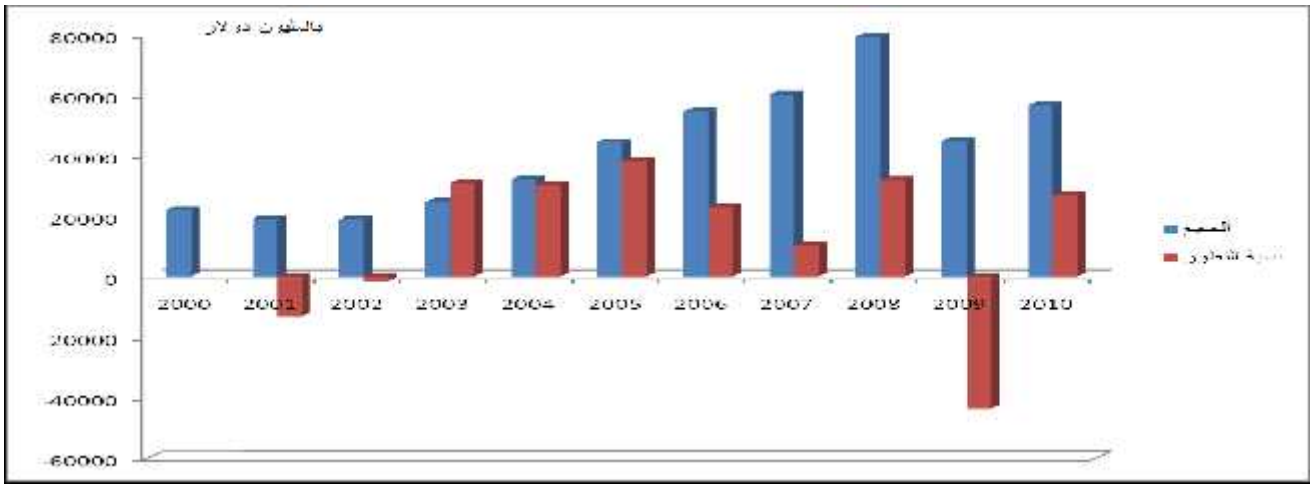

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضا في ما بين سنتي 2000 و2002 لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2003 وذلك بنسبة مئوية فاقت 23 % ثم انخفضت هذه النسبة الى ما دون 10% **سنة** 2007 لتعاود الارتفاع ابتداءا من سنة 2008 لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر عليها كثيرا في علاقتها التجارية الخارجية حيث يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا، وبالنسبة لسنة 2009 سجل انخفاض محسوس في حجم الصادرات الإجمالي للجزائر قارب 40% وهو ما يعزى بشكل أساس لإرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية. أما ابتداءا من سنة 2010 تم تسجيل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

إذن تبقى الصادرات الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج وعليه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا. وهو ما توضحه حالة الميزان التجاري في الجدول أدناه:

جدول(4): تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000–2010)

القيمة بمليون دولار

البيـــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات CFF	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631	39479	38745	39267
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163	79298	44688	56667
الميزان التجاري	12858	9192	8616	11078	13775	14351	33150	32532	39819	5943	17400
نسبة التغطية%	240	192	157	182	175	221	255	217	200	115	144

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2009.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الاحصاء، 2011.

فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 12858 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9173 مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ 4 % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 1999 في حين بلغت قيمة الصادرات 22031 مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 56.32 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 240%، أما في السنتين المواليتين أي 2001 و2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى18825 مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى9940 مليون دولار و12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2002 وبنسبة تغطية 157%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008.

بالمقارنة بين السنتين 2000 و2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار ويمكن أن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000.

وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار.

لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 5943 مليون دولار سنة 2009 بعد أن بلغ قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا راجع حتما الى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية كما تم ذكره سابقا. ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداءا من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وبلغ 17400 مليون دولار.

وبالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع ''الأسرع'' بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات والتي انتقلت من 115 بالمائة سنة 2009 إلى 141 بالمائة سنة 2010[13]، ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها

97,14بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 55,04 مليار دولار سنة 2010 مقابل 44,12 مليار دولار سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 24,74 بالمائة.

لكن هذا الارتفاع وإن دل على تحسن الميزان التجاري الجزائري من جهة، فإنه ومن ناحية أخرى يعبر على أن المنتوج الوطني لم يستطع التكيف بعد مع متطلبات المنافسة المفروضة من طرف قواعد اقتصاد السوق، من أجل هذا كان لابد على الجزائر من الاستناد على ما تتوافر عليه من مؤسسات بأحجامها المختلفة صغيرة كانت أو متوسطة لغرض الرفع من تنافسية هذا الاقتصاد.

1.1.4. دواعي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إلى غاية 1994 كانت الموارد الجزائرية مسيرة بقرارات إدارية مباشرة من السلطات العمومية فيما يتعلق بالسعر، الإنتاج والقرض. قانون المالية التصحيحي لسنة 1994 سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح الخواص، أو مساهمتهم في رأس مال المؤسسة العمومية بنسبة لا تتعدى 49٪، كما تمّ إصدار سنة 1995 قانون يسمح بامتلاك جزء غير محدود من رأس مال أغلب المؤسسات العمومية.

ثم كان أول برنامج خوصصة عرف الضوء في أفريل 1996 مفروض من قبل البنك العالمي، مسّ هذا المشروع حوالي 200 مؤسسة صغيرة عمومية محلية خاصة في قطاع الخدمات.

وفي أفريل 1998 تمّ خوصصة أو حلّ 800 مؤسسة محلية وفي 1997 تمّ تبني برنامج ثاني يتعلق بالمؤسسة الكبيرة وتمّ بموجبه بيع 250 مؤسسة عمومية في 1998 و1999.[14]

ومن أجل تسهيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التابعة لنشاط الخواص وحلّ المشكل المطروح للندرة النسبية للادخار الداخلي للخواص تمّ تعديل قانون 1995 في 1997، لتسهيل الإجراءات أكثر، على سبيل المثال السماح بالدفع بالتقسيط، مساهمة العمّال في رأس مال المؤسسة، إصدار سندات الخوصصة.[15]بدأت تظهر هناك بوادر كبيرة للأهمية الاقتصادية لهكذا مؤسسات في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري خاصة في ظل تغير البيئة الاقتصادية العالمية واحتدام المنافسة الاقتصادية العالمية.

2.4. حاضنات الأعمال كمدخل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تعتبر حاضنة الأعمال كمفهوم جديد في الجزائر، حيث تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 -78 فيفري 2003 للتعريف بنظام وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها.

فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة عمومية صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح، شركة تجارية .يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة .وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهر .تمول حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق :المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية) – (الإيرادات المتعلقة بالعقارات) الإيجار – (الإيرادات المتعلقة بخدمات معينة[16])...

ومن الهياكل والآليات التي تهدف إلى **دعم الاستثمار والمؤسسات** الصغيرة **(المقاولين الناشئين)** في **الجزائر نجد**[17]:

– (APSI):وكالة ترقية ودعم الاستثمار: والتي قد استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) . لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة وذلك لعدة أسباب منها مركزية هيكلها في العاصمة الأمر الذي صعب تدفق المعلومات، وعدم تحديد سياسات واضحة والخاصة بترقية الاستثمارات.

– (ANSEJ): الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:والتي تهدف لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا بدوره يساهم في تخفيض معدل البطالة .لكن النتائج لم تصل إلى الأهداف المسطرة لعدة أسباب منها:ضمان القرض وضعف المعلومات...الخ.

–مركز دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة وهران (الغرب الجزائري) :يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة وهران ب 12367 مؤسسة، لهذا تم إنشاء هذا المركز الجهوي في إطار البرنامج الأورومتوسطي MEDA حيث يهدف هذا الأخير إلى منح فرصة تطوير مؤسسات المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وضمان تأهيلها . وتتعلق بهذا المركز ثلاثة جوانب رئيسية من أجل تحسين المحيط العام للصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[18]

-تكوين الخبراء الذين سيشكلون وحدة تسيير البرنامج، والتي تتكون من خمسة متخصصين أجانب وثلاثة جزائريين؛

-إدارة التمويل المتاح لفائدة المستثمرين في إطار برنامج MEDA والممول بالاشتراك الأوروبي (50) مليون أورو والجزائر (5) مليون أورو (ومساهمة المؤسسات(4) مليون أورو؛

-تطوير جودة المنتوج الوطني حتى يكتسب القدرة التنافسية في السوق الدولية.

ويعد هذا البند الأخير بمثابة حجر الزاوية الذي تسعى إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمل الحاضنات حتى تستطيع مخرجات هذه المؤسسات من منتجات أن تجابه المنافسة الأجنبية وبالتالي تكسب الجزائر حصتنا من الأسواق الدولية.

خاتمة الدراسة:

في ختام هذه الدراسة نستطيع أن نستشف أن حاضنات الأعمال في الفترة الحالية تعتبر بمثابة وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة ودعم أصحاب الأفكار الجديدة والمشاريع الإبداعية، وذلك من أجل إقامة وبناء مؤسساتهم واثبات ذاتهم، وتتمثل هذه المساعدة في توفير وخلق فرص بيئية متكاملة تقدم خدمات مختلفة، حيث تعمل حاضنات الأعمال على تسهيل فترة البدء لأي مشروع والتي يمكن اعتبارها أصعب مرحلة، وذلك تبعا لأسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر المترتبة من إقامتها إلى جانب توفير الخدمات الإدارية الأساسية والمعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وغيرها وفقا لطبيعة المشروع. كما أثبتت هذه الدراسة مدى أهمية هذه الحاضنات في دعم وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يسهم في تطوير أدائها بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري خارج تجارة المحروقات خاصة في ظل بوادر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعلى ضوء ما سبق تقدم الدراسة الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة تدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتزام المسيرين والعاملين بتوظيف أدوار حاضنات الأعمال بغية خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة كفؤة.

- **ضرورة تأهيل وتدعيم** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأطير نشاطها في الحاضنات **من أجل رفع** مساهمتها في **جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات وإتاحة الفرصة لها للقيام** بدور أكبر **وذلك بإزالة القيود** البيروقراطية **أمامه.**
- **الرفع من الحس المؤسسي بضرورة** وبأهمية **البحث والتطوير واعتماد الإدارة العلمية كضرورة حتمية في عصر العولمة.**
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتوج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- **ضرورة التعاون مع المصدر** في **القطاع الخاص** من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **والذي يبقى** بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- **لابد من وضع نظام فعال لجمع و تحليل و نشر المعلومات الاقتصادية ضروري** لبروز **وتطور المؤسسات** الصغيرة **والمتوسطة.**

المراجع، الإحالات والهوامش:

[1] للمزيد انظر : الموقع الالكتروني: **http.//www.cuk.org/manifestation/708/economie eco307/.htm.**

[2] **http//www.isexo.org.MA/pub/arabic/hadinates/p2.htm**

[*] **NBIA : nationale business incubators association**

[3] **الحناوي** محمد، **أبو قحف،ماضي توفيق، عبد السلام،السيد** إسماعيل، **زكي،** رسمية، **حاضنات الأعمال، الدار الجامعية، القاهرة.** 2001 ، ص 27.

[4] محمد بن **بوزيان** وطاهر زياني، **تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي– الفرص الجديدة لتطوير الكفاءات** – مجلة الاقتصاد و **المانجمنت، العدد 03، مارس** 2004، ص 184.

[5] **عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص 80.

[6] **عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[7] للمزيد انظر الموقع الالكتروني **www.jcciorgsa/jcci/ppt**

[8] خليدة محمد بلكبير وكريمة كبوش، **دور حاضنات الأعمال في تشجيع ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المبدعة**، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 229.

[9] عبد السلام أبو قحف وزنا احمد عيتاني، **حاضنات الأعمال**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، بدون سنة إصدار، ص 31 – 32.

[10] **رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع والابتكار، الأسس التكنولوجية وطرائق التطبيق، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 28.**

[11] **عامر ولد سعد سعود، سوق الخبرة والاستشارة**، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2، **الجزائر، 2003، ص 16.**

[12] **عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره**، ص 86 – 88.

[13] ***تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2010.***

[14] Alain Felèr et autres, ***Algérie: Stabilisation et Transition à l'économie de marché***, FMI, Washington, 1998.P 22.

[15] ساحل فاتح وشعباني لطفي، ***آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري***، الملتقى الدولي الأول حول " أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – **بومرداس- الجزائر، أيام 05/04** ديسمبر، 2006، ص 07.

[16] Les pépinières d'entreprise : **petite entreprise deviendra grande**, Revue Profils, Numéro 05, Quatrième trimestre 2005, P P.39-40.

[17] عبد الرزاق خليل ونور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 614.

[18] حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 09 أفريل ،2002، ص- 59 .